



بلاغ استنكاري

أصدرت الإدارة العامة للمكتب المذكورة المتعلقة بانتخابات اللجان المتساوية الأعضاء المزمع تنظيمها يوم الأربعاء 16 يونيو 2021، و للأسف فإن هذه الأخيرة كرست الطريقة البائدة التي ميزت انتخابات المكتب على الصعيدين المحلي و الدولي، إذ يمكن أن يتصور عاقل أن هذه الطريقة لا تزال على قيد الحياة و هي الطريقة التي تنتمي إلى القرون الوسطى، و التي تكشف بالملاموس الرغبة المبيتة للجهة المنظمة لها في التحكم في نتائجها، إذ رغم كل النداءات و المراسلات، من طرف الفرقاء الاجتماعيين الشرفاء، من أجل إعادة النظر في طريقة الفرز، و التي تتورع أو بعبارة أصح، نخجل من ذكرها أمام ممثلي باقي القطاعات، و التي تشكل وصمة عار في جبين إدارة المكتب، بحيث لا يمكن أن تجد مؤسسة عمومية أو إدارة تحترم نفسها، تقوم بعملية فرز الأصوات بالطريقة التي تعتمدها إدارتنا "المتقدمة جدا"، و ما يزيد الأمر غرابة، أن الوزارات المشرفة على الانتخابات و الوصية على القطاع، رغم علمهم بالطريقة البشعة التي تدار بها الانتخابات بالمكتب، و التي نبه السيد الأمين العام للاتحاد على مخالفتها لما هو معمول به وطنيا، خلال الاجتماع الأخير الذي جمع بعض الأمناء العاميين للنقابات باللجنة الوزارية السالفة الذكر، و مع ذلك فإن هذه الأخيرة لم تحرك ساكنا،

إن الإدارة العامة من خلال هذه المذكرة المشؤومة التي تتناقض مع مضمون مذكرة وزير المالية في شق عملية فرز الأصوات، تريد أن تقول للجميع، بأنها مصرة على أن تبقى متحكمة في نتائج الانتخابات، ولا تريد لها أن تكون نزيهة وذات مصداقية، رغم المسار الطويل الذي قطعه المغرب من أجل التمكين لمبدأ الديمقراطية التمثيلية، لكن إدارتنا "الموقرة" أبت إلا أن تعرض عن مواكبة هذا التطور وفضلت السباحة ضد التيار، لتبقى خارج التاريخ والجغرافيا، ولكي تنتمي قهرا إلى العصور الغابرة.

وعليه فإننا في النقابة الوطنية، وأمام هذه الوضعية الشاذة محليا، والنشاز عالميا، نعلن لمستخدمي المكتب خاصة، وللرأي العام الوطني عامة ما يلي:

- استنكارنا الشديد لتجاهل الإدارة العامة لكل النداءات والمراسلات الداعية لإعادة النظر في عملية الفرز المقيتة السالفة الذكر
- مطالبتنا لرئيس المجلس الإداري وللوزارات المسؤولة عن هذه المحطة الانتخابية، بالتدخل العاجل من أجل تصحيح هذه الوضعية الغير سليمة وذلك بفرز الأصوات مباشرة بعد انتهاء عملية التصويت بعين المكان.
- مطالبتنا الإدارة بضرورة احترام القوانين التنظيمية والإجراءات الانتخابية وفق ما جاءت به مذكرة وزارة المالية والاقتصاد وإصلاح الإدارات.
- كما تحتفظ النقابة بحقها في الطعن في نزاهة الانتخابات إن أصرت الإدارة على إجراءها قسرا وفق المذكرة "المهزلة" لدى محاكم المملكة.

لا غالب الا الله

حرر ب: الرباط في 06 ماي 2021

